

ينظم القطاع التجاري ويضبط الاقتصاد ويشجع الاستثمار

## المجلس التشريعي يقر قانون التجارة الفلسطيني بالقراءة الأولى .. ويستعد لإقراره بالقراءة الثانية بعد عرضه على الخبراء والمختصين



أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون التجارة الفلسطيني بالقراءة الأولى تمهيدا لإقراره بالقراءة الثانية.

ويأتي ذلك في إطار ضبط العمليات التجارية والاستثمارية والتعرف على مفهوم العمل التجاري ووضع الأحكام الخاصة بتنظيم عمل التاجر من أجل ضبط الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع المستثمرين للاستثمار في فلسطين. وبين النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية أنه من أهم الأحكام التي جاءت في القانون تؤكد على مفهوم العمل التجاري ومفهوم التاجر والدفاتر التجارية والسجل التجاري والمتجر والاسم التجاري وسوق الأوراق المالية.

وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان أن المجلس مستمر في عقد جلساته لالنتهاء من إقرار القانون بالقراءة الثانية والذي تبلغ عدد مواد ٨٤٤ مادة.

وأضاف عدوان أن التشريعي يستعد لعرض القانون على الخبراء والأكاديميين والمختصين للاستفادة من ملاحظاتهم ومن ثم سيتم قراءته بالقراءة الثانية في جلسة خاصة يعقدها المجلس

التشريعي لهذا الغرض.

يذكر أن مشروع القانون وضع من قبل لجنة

مشكلة من خبراء وأساتذة جامعات في القانون التجاري، كما تم مراجعة مسودة القانون من

قبل مختصين شرعيين للتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك لـ (البرلمان):

### السلطة وفتح لا تريدان مصالحة حقيقية ويريدانها بلغة الغالب والمغلوب

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الذي يعايش واقع الضفة الغربية يلاحظ أن كل خطوة يتقدم بها الإخوة في حركة حماس والحكومة في قطاع غزة باتجاه المصالحة تقابلها خطوات سلبية من طرف الإخوة في حركة فتح والسلطة في الضفة الغربية، مشيراً إلى أن ذلك يوحى وكأن المصالحة تسير في الاتجاه المعاكس.

وأوضح دويك في تصريح خاص لـ «البرلمان» أن الاستدعاءات والاعتقالات السياسية ما زالت مستمرة، بل ازدادت وتيرتها خلال الأيام الماضية، وتحديداً زادت سطوة الأجهزة الأمنية وملاحقاتها لطلبة

**الهباش ليس مذكوراً في القاموس الوطني ودعوته لزيارة اليهود للأقصى لا قيمة لها**

الجامعات الفلسطينية من أبناء الكتلة الإسلامية، وكان الأجهزة الأمنية في الضفة تتلقى تعليمات



باجتثاث كل ما هو إسلامي سواء في الجامعات والمؤسسات وغيرها.

وحول ما يقال بشأن إرادة فتاوية نحو المصالحة أشار دويك إلى أن المسؤولين في الضفة الغربية لا يريدون مصالحة حقيقية بين أبناء الشعب الفلسطيني وبلغة الإخوة، بل يريدونها بلغة الغالب والمغلوب. وفي معرض رده على تصرف السلطة حال الفشل

المتوقع لجهود الوزير كيري شدد دويك على أن السلطة وحركة فتح لا يمكن لهما أن تعودا إلى خيار الكفاح المسلح بالمطلق لأنهم رهنوا قراراتهم السياسية كافة وفقاً لأجندة المحتل، ولا يوجد في مفهومهم السياسي شيء اسمه الكفاح المسلح على الرغم من انسداد الأفق السياسي بشكل غير مسبوق. وفي سياق آخر علق دويك على تصريحات وزير الأوقاف بحكومة رام الله محمود الهباش بشأن إمكانية السماح لليهود بزيارة المسجد الأقصى

**أستبعد عودة فتح والسلطة للكفاح المسلح**

**كونهم رهنوا مواقفهم لأجندة المحتل**

وحائط البراق تحت السيادة الفلسطينية في ظل الحل النهائي، قائلاً: «الهباش ليس موجوداً في القاموس الوطني بأي صورة من الصور، وكل ما يصدر عنه لا يعنينا، وهذا كلام لا قيمة له ولا يقبله شعبنا الفلسطيني».

**النائب عدوان في حوار مع البرلمان: نتقرب ملاحظات الخبراء والمختصين والوسط التجاري خلال شهر بخصوص مشروع القانون التجاري**

5

**وفد برلماني برئاسة بحر يزور وزارة الداخلية ويطلع على خططها التفصيلية**

6

**لجنة التربية بالتشريعي تعقد ورشة عمل حول المعوقات التي تواجه تعلم الطلبة الصم**

7



دعا رؤساء البرلمانات الدولية للحدو حدوه

## التشريعي يشيد بنية رئيس البرلمان الدنماركي زيارة قطاع غزة والضفة ويحذر الاحتلال من عرقلتها

فيه. وأكد بحر على أن نية الزيارة تأتي في سياق الجهود الانسانية المخلصة الرامية لتخفيف المعاناة عن شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، مشيدا بجهود المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقية في أوروبا وأصدقاء الشعب الفلسطيني من أبناء القارة الأوروبية وخاصة أعضاء البرلمانات الأوروبية الرامية لفصح ممارسات الاحتلال وإطلاع العالم على معاناة أبناء الشعب الفلسطيني نتيجة للحصار الظالم الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي على أبناء شعبنا.

وعبر بحر عن بالغ القلق الفلسطيني جراء استمرار تعسف الاحتلال الإسرائيلي في استخدام الاعتقال الإداري دون تهمة بحق أبناء شعبنا وخاصة نواب الشرعية الفلسطينية المنتخبين ديمقراطيا خلافا لأحكام وقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بشأن الحصانات البرلمانية للنواب.

ودعا بحر كافة البرلمانات العربية والإسلامية والأجنبية والاتحادات البرلمانية الإسلامية والعربية والدولية إلى اتخاذ خطوات عملية لضمان الافراج عن النواب المختطفين خلف قضبان العدو.

أشاد د. احمد محمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، بنية رئيس البرلمان الدنماركي زيارة الأراضي الفلسطينية دون زيارة الكيان الصهيوني، معتبرا الزيارة المرتقبة خطوة في الاتجاه الصحيح.

وحذر بحر في بيان صحفي (٢-٨) من تصريحات الاحتلال الصهيوني القيام بإجراءات لمنع الزيارة، مشددا على أن منع الزيارة لا يخدم المسار الديمقراطي ويعتبر انتهاكا واضحا لحق السفر والتنقل وخاصة اذا ما تعلق الأمر بزيارة لرئيس برلمان.

ودعا بحر رؤساء البرلمانات الدولية للحدو حدو رئيس البرلمان الدنماركي بغية الاطلاع على المعاناة الانسانية التي يعيشها قطاع غزة وأهله بفعل الحصار الصهيوني المشدد الذي بات يهدد مختلف شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني في القطاع.

وأضاف بحر أن قطاع غزة يعاني مأساة إنسانية تفوق كل التصورات، الأمر الذي يحتم على رؤساء البرلمانات العربية والدولية والاتحادات والمنديات البرلمانية العربية والدولية كافة التعجل لزيارة القطاع والاطلاع على ما آلت اليه الأوضاع الانسانية

دعا لتشكيل لوبي برلماني دولي لعزل الاحتلال دوليا

## د. بحريشيد بالتوصيات الصادرة عن برلمان جنوب إفريقيا



أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالتوصيات الصادرة عن برلمان دولة جنوب إفريقيا حول دعم القضية الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية الداخلية، وتفعيل مقاطعة منتجات المستوطنات الصهيونية واستقدام الطلبة الفلسطينيين وتسهيل دخول الجواز الفلسطيني إلى جنوب إفريقيا.

وأكد بحر في بيان صحفي الاثنين (٢-١٠) أن التوصيات الصادرة عن البرلمان الجنوب إفريقي التي جاءت في ختام المؤتمر التضامني مع الشعب الفلسطيني تعبر عن عمق

العلاقة التي تربط الشعبين الفلسطيني والجنوب إفريقي، وتؤكد على مدى عدالة القضية الفلسطينية ومشروعية الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية. وأشار بحر الى أن البرلمان الجنوب إفريقي يعد من أشد البرلمانات الدولية الداعمة لشعبنا وقضيتنا في المحافل الدولية، لافتا إلى أن المواقف الجنوب

إفريقية تصدر عن مبادئ وقناعات راسخة حول حق شعبنا الفلسطيني في الحرية والكرامة والاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة دون أي إخلال أو انتقاص من حقوقنا وثوابتنا المشروعة. ودعا بحر البرلمان الجنوب إفريقي إلى مزيد من الخطوات القوية والإجراءات الواثقة في مواجهة الاحتلال الصهيوني وسياساته الإرهابية ومخططاته العنصرية على أرضنا المباركة. كما دعا البرلمانات الدولية للحدو حدو البرلمان الجنوب إفريقي والدفع باتجاه فرض العزلة والمقاطعة على البرلمان الصهيوني وحكومة الاحتلال على المستوى الدولي، مشددا على ضرورة تشكيل لوبي برلماني دولي، قوي وفعال، من أجل محاصرة الاحتلال وسياساته الإجرامية والدفاع عن حقوق ومصالح شعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة إقليميا ودوليا.

خلال مشاركته في وقفة تضامنية مع الأسرى

## د. بحر: قضية الأسرى في سلم أولوياتنا ونطالب بضرورة وقف المفاوضات



أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، أن قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، تقع في سلم أولويات الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي والشعب الفلسطيني.

وجدد بحر العهد على العمل الجاد على تحرير الأسرى بشتى السبل والإمكانات، مطالبا السلطة في رام الله بضرورة وقف مهزلة المفاوضات التي قال إنها عبثية ولا تحقق أي مصلحة للشعب الفلسطيني.

وقال بحر خلال الوقفة التضامنية مع الأسرى المرضى أمام مقر المفوض السامي لحقوق الإنسان في قطاع غزة : "أنتم تاج رؤوسنا يا من ترسمون لنا طريق النصر والتحرير بصمودكم وبصبركم، ونعاهدكم على الاستمرار في طريقنا نحو تحريركم مهما طال الزمن أو قصر".

وناشد بحر جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأحرار العالم والمفوض السامي لحقوق الإنسان بضرورة العمل من أجل إطلاق سراح الأسرى في سجون الاحتلال الذين يتعرضون لانتهاكات يومية مخالفة للقوانين الإنسانية والدولية.

وتساءل عن دور الصليب الأحمر لحقوق الإنسان، ودور المفوض السامي لحقوق الإنسان في قطاع غزة تجاه ما يتعرض له أسرانا البواسل في سجون الاحتلال لاسيما الأسرى المرضى.

وانتقد بحر استمرار سلطة فتح في رام الله المفاوضات

مع الاحتلال، معتبرا أن هذه المفاوضات "أعطت الضوء الأخضر للعدو لارتكاب المزيد من جرائمه بحق الأسرى في السجون، كما أنها تعد مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية ولحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير، مطالبا عباس بالوقف الفوري للمفاوضات العبثية.

وأوضح بحر أن الاعتداء على الأسرى في سجون الاحتلال "يتزامن مع الهجمة المسعورة التي تشنها السلطة الفلسطينية على الشرفاء من أبناء الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة"، مبينا أن ممارسات السلطة والاحتلال ضد الأسرى ينذر بالخطر الشديد

## وفد من نواب رام الله يزور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

الله حسن يوسف وأيمن دراغمة، فيما كان في استقبالهم المفوض العام للهيئة د. أحمد حرب، ومدير عام الهيئة رندة سنيورة، والمحامين موسى أبو دهيم ومجيد صوالحة.

وتم خلال اللقاء التطرق لموضوع حقوق الإنسان

قام وفد من نواب المجلس التشريعي برام الله بزيارة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في رام الله.

وضم الوفد كلا من النائب المبعد عن مدينة القدس محمد طوطح، والنائبان عن مدينة

الأراضي الفلسطينية بشكل عام، ومشكلة اعتقال طلبة جامعة بيرزيت وسبل حل هذه المشكلة. وتم الاتفاق في نهاية اللقاء على مواصلة التعاون والتواصل من أجل حل كل المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان في فلسطين.

في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وما تتعرض له المدينة المقدسة من انتهاكات من قبل سلطات الاحتلال، كما تم التطرق أيضا إلى ملف النواب المبعدين عن مدينة المدينة المقدسة. واستعرض الجانبان مشكلة الاعتقال السياسي في



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## المصالحة.. بوابة الشراكة الوطنية والبناء والتحرير

حديث المصالحة يستقر في شغاف قلب كل فلسطيني، وكل جهد في هذا الإطار مقدّر ومبارك، لكن حديث المصالحة الجادة المبنية على حقوق ومصالح شعبنا شيء، والمصالحة الجزئية المحدودة ذات الأغراض التكتيكية شيء آخر تماماً.

منذ اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة الذي نص على تنفيذ ملفات المصالحة رزمة واحدة وبالتوازي، ونحن نترقب آثار وانعكاسات الاتفاق وترجماته الفعلية على أرض الواقع الفلسطيني، فالعبرة لا تكمن في التصريحات الفضفاضة والعبارات المنمقة بقدر ما تكمن في التطبيق العملي للملفات العالقة التي تشكل غصة نفسية في حلق كل فلسطيني حر، وتمثل عائقاً أساسياً في وجه محاولات طي صفحة الانقسام السياسي والجغرافي الذي أثقل كاهل الفلسطينيين طيلة السنوات الخمس الماضية.

من يريد المصالحة ويتسلح بإرادة الوحدة والوفاق فإنه يسهل تلقائياً أدوات إنجازها ويدفع باتجاه تدليل كل العوائق التي تواجهها عبر تنفيذ ملفاتها كافة بشكل صادق وأمين، وبالتالي يمتنع عن وضع العراقيل في طريقها أو إتيان كل ما يشوش عليها أو يثير الغبار في وجه مسيرتها كما تفعل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة الغربية التي لم تتوقف عن استدعاء واعتقال عناصر وكوادر قوى المقاومة في الضفة حتى اللحظة، وخاصة أثناء زيارة وفد مركزية فتح لقطاع غزة مؤخراً.

إن المصالحة تعبر في جوهرها عن منظومة عمل وطني متكاملة، سياسياً واجتماعياً وكفاحياً، لإصلاح الواقع الفلسطيني الداخلي عبر إرساء استراتيجية فلسطينية موحدة تضع القضية الفلسطينية على قاطرها الصحيحة وتهيئ لها موقعها الرائد إقليمياً ودولياً، وترسم لشعبنا خارطة طريق تحررية في مواجهة الاحتلال ومخططات استهدافه الكبرى للأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني.

ومن هنا فإن المصالحة ينبغي أن تشق طريقها في مساراتها المختلفة بدقة وعناية، وأن لا تغفل عن الجانب الاجتماعي منها الذي يتناول الشرخ النفسي الكبير الذي أحدثته الانقسام وانتهاك الحريات وممارسات التعذيب والاعتقال السياسي، كما ضرورة إحياء منظمة التحرير كي تشكل الإطار الوطني الواسع والوعاء السياسي الجامع لكافة قوى وفصائل شعبنا، جنباً إلى جنب مع الملفات الأخرى.

فضلاً عن ذلك، فإن إصرار السيد محمود عباس على انتهاج طريق المفاوضات بمعزل عن سياق الإجماع الشعبي والفصائلي الفلسطيني، يشكل عنصر إرباك وتشويش على ملف المصالحة الذي يستلزم جمع شتات الموقف الفلسطيني في بوتقة واحدة في مواجهة التحديات الراهنة.

نأمل أن يُصار إلى الانتقال إلى مرحلة الفعل الجاد والعمل المخلص لبناء أسس الشراكة الوطنية الحقة، كي نتفرغ جميعاً للوقوف صفاً واحداً في وجه الاحتلال الصهيوني ومخططاته التهودية وخطواته التوسعية وإجراءاته العدوانية ضد شعبنا ووطننا وقضيتنا.

إن التوافق الوطني والتحرر من القيود والعلائق في إطار العلاقة الآتمة مع الاحتلال، سياسياً وأمنياً، والتقدم إلى المصالحة بصف تنظيمي فتحاوي موحد، يشكل أقصر الطرق لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، وبدون ذلك ستبقى السلطة تدور مع رحي العبث حيث دار، وتدير ظهرها لحقوق وطموحات شعبها، وتواصل التنكر لمشروع الوطني.

ولعل أهم ما يجدر التأكيد عليه أن دعوتنا إلى تلمس سبيل تحقيق الوحدة والوفاق الوطني ليست دعوة طارئة أو تعبر عن ضعف أو مجازاة لمتطلبات المرحلة، بقدر ما تعبر عن رغبة أصيلة في إعادة ضبط المسار الوطني وإعادة صياغة نظريتنا الوطنية على أسس وطنية سليمة تعمد إلى تصحيح الخلل وتلافي الأخطاء والخطايا التي أثقلت وأرهقت كاهل شعبنا خلال المراحل الماضية في ظل اتفاقات أوسلو وتداعياتها التدميرية.

من واجبنا جميعاً أن نكتاتف بصدق لتهيئة المناخات الوطنية لاستيعاب مفاهيم المصالحة وفق أصولها الحقيقية، وأن نبادر كفضائل ومؤسسات مجتمعية - إلى تضيق شقة الخلاف بين طرفي الانقسام، وأن نحرص على تعزيز القواسم المشتركة وتوسيع نقاط الالتقاء بينهما.

إن كل مكونات شعبنا الفلسطيني، وكل القوى والفصائل الفلسطينية، مدعوة اليوم لمراجعة دقيقة وشاملة لدعم وتعزيز مسار المصالحة الوطنية، بما يجعلها أكثر سلامة ووضوحاً، وأشد صلابة وقدرة على تجاوز العقبات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تترتب بها دوائر التعطيل والاستهداف خلال المرحلة المقبلة، إذ أن من أوجب الواجبات أن نلتقط اللحظة التاريخية الراهنة التي تعلق فيها فرص نجاح المصالحة اليوم، وتتغزز الإرادات الوطنية الراغبة في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإرساء استراتيجية البناء والتحرير.

فوق ذلك، فإن إقرارنا بأهمية وإلحاح التوافق الوطني لا يجب أن يغفلنا عن الحاجة إلى طوق الحماية القانونية والدستورية التي تضمن عدم حرف البوصلة الوطنية عن مسارها الصحيح، وتثبيت الالتزام بالقيم والمبادئ القانونية التي تنظم الحال والمسار الفلسطيني، وتنضج التجربة الوطنية وتمنحها الرشد المطلوب وإكسیر النجاح في خضم العواصف والتحديات التي تحيط بها من كل حذب وصوب. من هنا فإن حاجتنا تبدو أشد ما تكون إلى تفعيل المجلس التشريعي الذي يشكل الضامن الأساس لإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني، وهي حاجة بالغة المساس والإلحاح، وتشكل أولوية رئيسية تقع في صدارة سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

المجلس التشريعي ينبغي أن يكون في صدارة المشهد الوطني، فهو يشكل بحق - البوابة الحقيقية للمصالحة الوطنية، والضامن الأساس لحماية القانون والدستور الفلسطيني، وترشيد الأداء الحكومي، والناظم الأوحد للنظام السياسي الفلسطيني بحكم الصلاحيات التشريعية والرقابية الممنوحة له دستورياً.

إن المصالحة على امتداد الأفق، والكرة الآن في ملعب السيد أبو مازن والإخوة في حركة فتح بعد زيارتهم الأخيرة لقطاع غزة، فلنستعد لإنفاذ جهود المصالحة ولا نضيعها، ولنجعل منها بداية المشوار إلى حيث الشراكة الوطنية الحقيقية، والجملة الأولى في مشروع تحررنا الوطني ضد الاحتلال.

لتفحص وتقييم التطورات الخاصة بمشروع شارع الرشيد والمشروع القطري

## لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد

## جلسة استماع مشتركة لوزيرى المواصلات والاقتصاد



وفق المشروع القطري.

وفيما يتعلق بتظلم واعتراض عدد من أصحاب الفنادق والمحال التجارية لفت العيسوي إلى أن عدد المعترضين خمسة جهات فقط وهي التي رفعت قضية أمام المحاكم الفلسطينية لكن الوزارة كسبت تلك القضية، مبينا أن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة قانونية.

وتابع: «لقد قمنا باتخاذ الإجراءات القانونية مع الجميع حيث تم إخطارهم ٣ مرات، وأيضاً هناك إخطارات شفوية كثيرة».

وأضاف العيسوي: «عندما بدأنا بالتنفيذ قام أصحاب الفنادق والمطاعم باقتراح أن يكون الشارع ٣٠ متراً فقط، وهذا يدل على معرفتهم التامة بأن الشارع سيكون ٤٠ متراً وقد أوضحنا لهم أن تطوير الشارع سيكون لمصلحتهم».

ولفت الوزير العيسوي إلى أن شارع الرشيد يسير وفق المخطط الهيكلي الذي أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٥، مؤكداً أن جميع الجهات المطلة على الشارع على دراية بأن شارع الرشيد يسير بعرض ٤٠ متراً.

وحول الجدل الذي أثير حول عرض الشارع في منطقة المخيمات الفلسطينية خاصة مخيم الشاطئ أكد وزير المواصلات أن الشارع يسير بنفس العرض في جميع محافظات غزة وهو ٤٠ متراً.

### المشروع القطري

من جهته أكد وزير الاقتصاد علاء الرفاتي أن تعويض المتضررين من المشروع القطري فيما يخص شارع الرشيد خاصة من مخيم الشاطئ سيكون من خلال بناء مشروع شمال غرب مدينة غزة في منطقة السودانية.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع مشتركة لوزير النقل المواصلات أسامة العيسوي ووزير الاقتصاد علاء الرفاتي، وذلك في مقر المجلس بغزة بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب اساعيل الأشقر، والنائب فرج الغول.

وشارك في الجلسة كلا من النائب عاطف عدوان، النائب سالم سلامة، النائب يوسف الشرافي، والنائب أحمد أبو حلبية.

### مشروع شارع الرشيد

افتتح النائب الأشقر جلسة الاستماع مرحباً بالوزيرين، مبيناً أن الجلسة تهدف للاستماع إلى آخر ما توصلت إليه وزارة النقل والمواصلات ووزارة الاقتصاد فيما يخص مشروع شارع الرشيد وخاصة العمل الممتد مقابل الفنادق السياحية غرب غزة.

وأضاف النائب الأشقر: «نريد معرفة المخطط لهذا المشروع وأسباب استقطاع بعض الأراضي والمساحات من الفنادق والمطاعم وهل هناك تعويض عن الضرر الذي سيلحق بهم جراء هذا المشروع».

وأضاف متسائلاً: «هل تم توجيه إشعارات وإخطارات للهدم في هذه المنطقة السياحية وهل راعيتهم مصلحة المتضررين؟ هل قمتم بالاستماع لأصحاب الفنادق والمطاعم وملوك الأراضي والحلول التي تم طرحها من قبلهم للخروج من تلك المشكلة؟».

### تظلمات المتضررين

من جهته استعرض الوزير العيسوي آليات العمل في شارع الرشيد والمراحل المختلفة التي يسير وفقها العمل، كما أوضح لأهم العقبات التي تواجه وزارته في توسيع الشارع

النائب المحرر والمبعد عن القدس محمد طوطح:

## خطة تهويد القدس في مراحلها

## الأخيرة ولا بد من خطة طوارئ لمواجهة

ودعا النائب طوطح إلى دعم عربي وإسلامي لمواجهة سياسات الإبعاد الصهيونية لهم وللمقدسيين، مؤكداً أن قضيتهم هي قضية المسجد الأقصى وقضية القدس وقضية العرب والمسلمين في كل أنحاء العالم، وعلى الجميع العمل بكل السبل المتاحة لمواجهة سياسات الإبعاد الصهيونية.

وعبر عن اعتقاده بأن إبعادهم عن مدينة القدس لن يكون النهاية، بل البداية لإبعاد الآلاف عن مدينة القدس، مؤكداً أن هذا يشكل خطراً حقيقياً وتهديداً كبيراً على أهالي القدس، وخطراً حقيقياً على المسجد الأقصى الذي تستباح ساحاته كل يوم من قبل المستوطنين.

وأضاف: «بالنظر إلى جميع العمل بشكل متسارع، فهناك خطة تهويد واضحة، أصبح التطبيق فيها في مراحلها الأخيرة، ولا بد من خطة طوارئ الآن، يكون العمل فيها بشكل سريع لمواجهة المخطط التهودي في مدينة القدس».

قال النائب المحرر محمد طوطح والمبعد عن مدينة القدس إن هناك خطة تهويد واضحة لمدينة القدس أصبح التطبيق فيها بمراحلها الأخيرة، ولا بد من خطة طوارئ لمواجهة.

وأوضح أن الاحتلال قد يكون نجح في إبعادنا عن مدينة القدس بعد صراع طويل، سواء كان في الصليب الأحمر أو في السجن، لكن لن يكون هذا هو نهاية المطاف.

وتابع: «طالما هناك احتلال، فلا بد أن تبقى المقاومة مستمرة، حتى زوال الاحتلال، ولن نعدم الوسيلة في مواجهة الاحتلال، وهناك طرق كثيرة لمواجهة، سواء بالمقاومة، أو المقاومة الشعبية، أو المقاومة عبر الاعتصامات، وعمل كل ما نستطيع من أجل مقاومة قرار إبعادنا، حتى العودة إلى مدينة القدس».

ولفت إلى أن السجن عبارة عن محطة، والآن بدأت محطة جديدة، مشيراً إلى أن المحطة القادمة من العمل ستكون في مصلحة القضية الفلسطينية إن شاء الله.

النائب المحرر حسن يوسف في حوار مع (البرلمان)؛

## الحريات مكبوتة والأفواه مكemme في الضفة.. والانتفاضة القادمة لا تحتاج إذنا من أحد

يعدّ النائب الشيخ حسن يوسف أحد أبرز الوجوه السياسية والتنظيمية لحركة حماس في الضفة الغربية المحتلة. (البرلمان) التقت النائب يوسف عقب الإفراج عنه من سجون الاحتلال عبر سطور هذا الحوار.

نخشى رضوخ المفاوض الفلسطيني لخطة كيري.. ونثمن موقف أبو مازن المعارض لها إن كان حقيقيا

أمن الضفة يفرض معادلة قبول المصالحة مقابل استمرار القبضة الأمنية

وفي حقيقة الأمر إن لم تكف الأجهزة الأمنية في الضفة عن سلوكها، إذن كيف يمكن أن يطمئن الشارع وكيف يمكن حشد الجمهور المؤيد للحركة الإسلامية أن يواجه الاحتلال معك في أي موقف من المواقف وأنت تلاحق كل من يتحرك بأي وتيرة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

بصراحة الأمور في الضفة الغربية مخيبة للآمال. أنا أدعو الرئيس أبو مازن للجم سياسة الأجهزة الأمنية وإيقافها عند حدّها حتى لا تتوغل أكثر، وما تقوم به لا يخدم المصلحة الفلسطينية لا من قريب أو من بعيد، بل على العكس هي تخدم الاحتلال الصهيوني.

**هل من فرصة لانعقاد المجلس التشريعي في المستقبل القريب؟**

لا جديد في هذا الأمر، لكن إذا حصلت مصالحة يمكن أن يكون مرحلة من مراحلها عودة المجلس التشريعي الحالي حتى تتم الانتخابات، وهذا تسم التوافق عليه في الاتفاقات السابقة.

يجب أخذ العديد من النقاط هنا بعين الاعتبار، المسئولين في الضفة الغربية يريدون أن يقطعوا بيننا وبين جمهورنا وبين شعبنا بكل صورة من الصور، ولا حظ أنهم أغلقوا مؤسساتنا حتى لا نتواصل مع الناس لأنهم يعلموا أن الجماهير تثق بنا بفضل الله، الآن المجلس التشريعي مغلق وليس مفعلا حتى لا نقوم بدورنا، والاعتقالات من جانب الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف بحق النواب، والآن داخل المعتقلات الإسرائيلية عشرة نواب، والاعتقالات مستمرة في كل وقت للنواب وقيادات الحركة الإسلامية.

حتى المساجد يمنع إلقاء الموعظة أو خطب الجمعة فيها، ومن يتحدى هذا الإجراء من الأئمة التابعين للأوقاف يتم معاقبته. أنا أقصد أنهم يريدون قطع الصلات بيننا وبين الناس ولكن خاب فآلهم، ولن تنجح كل محاولاتهم، ونحن ثقتنا بشعبنا تتعزز كل يوم وما زالت موجودة بفضل الله.

ونوعه ومضمونه إذا كان يتنقص من حقوق الشعب الفلسطيني فلن يكون ذلك مقبولا علينا وسنرفضه بكل الأشكال جملة وتفصيلا بكل ما لدينا من وسائل.

**في ظل زيارة وفد اللجنة المركزية لحركة فتح لغزة والاجتماع مع قيادة حماس، هل ترون تحركات جدية في طريق المصالحة؟**

كشعب فلسطيني نواجه المخططات والسياسات الإسرائيلية والعدوان بكل أشكاله على شعبنا، وذلك يتطلب منا أن نتقدم بخطوات إلى الأمام المصالحة وإنهاء الانقسام، ولكن

كما يعلم الجميع في ظل هذه الأجواء الطبية في قطاع غزة والإجراءات بالإفراج عن المعتقلين والسماح للمئات بالعودة إلى قطاع غزة، أنا أقصد هذه المساحة من الحريات والأجواء الطبية هذه يراقبها الشارع الفلسطيني بإعجاب ويثمنها، ولكن مع شديد الأسف الإخوة في الضفة الغربية مقابل الحراك الطبي في قطاع غزة نجد منهم الحراك السلبي في الضفة الغربية من اعتقالات واستدعاءات ومتابعات أمنية لم تتوقف بل بالعكس زادت وتيرتها في المرحلة الأخيرة.

وهذا يشير إلى أن الأجهزة الأمنية تريد أن تفرض واقعا على أنه -إذا كان لابد من المصالحة فلتكن، ولكن ستبقى القبضة الأمنية كما هي-، هذا الكلام مرفوض رفضا قاطعا، نحن نقول أن الاحتلال الإسرائيلي الآن مشروعه وعمقه العقيد في الضفة الغربية، وهذا يتطلب تشكيل من كل مكونات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها حركة حماس لما تحظى به من جمهور وتأييد كبير في الضفة الغربية لمواجهة هذا المشروع.



النائب / حسن يوسف

**كيف تنظرون إلى خطة كيري التفاوضية؟ وهل يمكن أن تقبل قيادة السلطة بها؟**

لأول مرة أشعر بوجود شبه إجماع بين جميع القوى الإسلامية بما فيها فصائل منظمة التحرير ومن قبلها حركة حماس والجهاد الإسلامي، إجماع من كل شرائح الشعب الفلسطيني على خطورة المرحلة وخطة كيري التي هي في الأساس خطة إسرائيلية وتمثل رؤية الاحتلال. نحن نعتقد أنه لا يستطيع الفريق الفلسطيني أن يقول لكيري لا، وهذا الفريق يخضع للابتزاز المالي والسياسي إذا لم يرض بما تؤول إليه المفاوضات، وسيهددون بقطع الأموال من الأمريكية والأوروبية كذلك، قد تفرض هذه الرؤية على الفريق الفلسطيني.

ولكن إذا كان أبو مازن يرفض هذه الإملاءات كما نسمع، فنحن نثمن هذا الأمر إذا كان حقيقيا، ندعو الكل الفلسطيني أن يدعم أبو مازن بالثبات على حقوقنا وثوابتنا، وعلى أية حال أي اتفاق بغض النظر عن شكله

النائب المحرر محمد الطل في حوار مع (البرلمان)؛

## السجون تعيش احتقانا كبيرا.. وقضية الأسرى لا تحظى بأولوية لدى السلطة الفلسطينية

استقبلنا خطوات هنية التصالحية بارتياح شديد.. ونتمنى ذات الخطوات في الضفة

السياسية الكاملة بين فئات الشعب، إضافة إلى التركيز على عدم التنازل عن ثوابت الشعب الفلسطيني، ويريدون أن يبقى الجميع ثابتا ومتمسكا بالثوابت بدون تنازل، وألا تذهب تضحياتهم الجسام هدرًا، هم ضحوا بأعمارهم ويتوقعون نتيجة لهذه التضحيات.

**هل ترى مؤشرات جدية لتحقيق المصالحة على الساحة الفلسطينية؟**

نحن استقبلنا خطوات رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية بارتياح شديد، والذي تبعها الكثير من الإجراءات الإيجابية، كنا نتمنى أن يحدث مثل هذه الإجراءات في الضفة الغربية، وأعتقد أن هذه المرحلة هي مرحلة المفاوضات بالنسبة لرئاسة السلطة والضغط كثيرة على السلطة الفلسطينية، وبالتالي شخصيا أعتقد هذه الفترة ربما لا تكون الفترة الأكثر مناسبة، لكن نتمنى أن يكون هناك إدراك ووعي وتصميم على تحقيق الوحدة الفلسطينية، في ظل ما نشاهده من حلقة المفاوضات المفرغة وتعتن الجانب الإسرائيلي، ومن الأطراف الأمريكية والأوروبية بالتهديد بقطع الدعم عن مؤسسات السلطة.

غير المعقول أن ينتظروا مفاوضات عشرين سنة مضت، ومفاوضات حالية غير معروف ما سينتج عنها على أمل أن يفرج عنهم.

في الحقيقة ملف الأسرى لا يحظى بأولوية معقولة، يجب على الشعب الفلسطيني كله بفصائله وأحزابه وكوارده أن يرى الطريق المناسب لتحرير الأسرى ويسلك فيها، لأن الأسرى نفذ صبرهم، وربما يفكرون في خطوات جريئة وكبيرة تخرج العالم والشعب الفلسطيني وقياداته إذا لم يكن هناك تحرك جاد لإنهاء معاناتهم.

**ما هي رسالة الأسرى للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني؟**

الأسرى ينادون كغيرهم من أبناء الشعب الفلسطيني بضرورة راب الصدع الفلسطيني وتحقيق الشراكة



النائب / محمد الطل

علقوا كل خطوتهم وعادوا إلى المحاكم، وأهلوا الوسطاء فرصة حتى ٢٠١٤/٣/٣١.

وأعتقد في بداية شهر أبريل ستكون هناك إجراءات كبيرة من قبيل إضراب مفتوح عن الطعام يخوضه جميع الأسرى بما فيهم كبار السن والمرضى والمعتقلين الإداريين في محاولة لوضع حد لهذا الملف الذي يشكل مأساة للقيادات الفلسطينية بأكملها.

**ما درجة رضاكم عن جهود السلطة الفلسطينية في رام الله في مضمار الدفاع عن الأسرى؟**

نحن لا نرى جهدا كبيرا في موضوع الأسرى بالذات من السلطة الفلسطينية، الذين تمنينا عليها أن تربط موضوع المفاوضات والعودة لها بإطلاق سراح الأسرى، ويدرك الجميع أن أعمار الأسرى تضع ولا تعود، ومن

**قمتم بعيد الإفراج عنكم بزيارة لبعض الجامعات بالضفة واطلعت على أوضاع الطلبة، كيف تقيمون وضع الحريات في الضفة الغربية؟**

طلاب الجامعات يقومون بتحرك طيب يبشر بالخير في كل الجامعات، وقد أخذ الطلاب على عاتقهم الانطلاق رغم كل المعوقات الموجودة، هم معنيون برفع الراية وينتفضون للدفاع عن الحق، وبالتالي كانت هناك فعاليات في جامعة القدس وبيت زيت والنجاح، وفي القدس المفتوحة، على أية حال هي انطلاقة جديدة رغم المعوقات.

على أية حال الحريات في الضفة الغربية مكبوتة ويوجد سياسة ممنهجة لتكميم الأفواه، وأيضا هناك الاستدعاءات والاعتقالات ما زالت مستمرة لأعضاء الأطر الطلابية تحديدا لأبناء الكتلة الإسلامية، وهناك طلاب في جامعة بير زيت ما زالوا معتصمين منذ حوالي الشهر لأن الأجهزة الأمنية تنتظرهم فور خروجهم من الجامعة، وهناك العديد من الطلاب في الكتلة الإسلامية من جامعة النجاح ما زالوا معتقلين ويتعرضون للأذى والتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية كما أشار البعض.

الحريات ليست مكفولة هنا، ونحن لا ننتظر إذنا من أحد ليقول لنا إفعل أو ما تفعل، نحن نقوم بواجبنا تجاه قضيتنا وشعبنا ومؤسساتنا وحقوقنا وثوابتنا، والراية لن تخفض بإذن الله عز وجل.

**هل من إرهابات لانتفاضة ثالثة ضد الاحتلال في الضفة الغربية؟**

الانتفاضة الثالثة أو الرابعة أو أي انتفاضة سابقة أو لاحقة هي ليست بحاجة لإذن من أحد، الاحتلال الإسرائيلي كلما زادت وتيرة عدوانه على شعبنا الفلسطيني هذا سيؤدي إلى ارتفاع وتيرة المواجهات مع أبنائنا، وما من شك أن الاعتداءات الإسرائيلية العدوانية التي ازدادت وتيرتها بشكل غير مسبوق تحديدا في الاستيطان وتهويد القدس والأقصى

أفرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا عن النائب عن محافظة الخليل محمد الطل. (البرلمان) التقت النائب الطل عبر الهاتف، وطرحت عليه الأسئلة التالية:

**كيف تصف أوضاع السجون في هذه المرحلة، وما طبيعة الجهود التي يقوم بها الأسرى لمواجهة سياسة مصلحة سجون الاحتلال؟**

هناك حالة احتقان عامة في السجون بسبب قضيتين رئيسيتين أولها ملف الأسرى المرضى وظهور بعض حالات الوفيات نتيجة الإهمال الطبي، وثانيها ملف الاعتقال الإداري والأسرى الإداريين. فقد تضرر من الاعتقال الإداري شريحة معروفة من النواب ودائرة العمل السياسي الفلسطيني، وبالتالي فكر الإخوة وقرروا أن تكون هناك خطوات احتجاجية على الاعتقال الإداري، وبدأت خطوات في ٢٠١٣/٨/٢٥ تمثلت في مقاطعة المحاكم الإسرائيلية والإضراب الجزئي ليوم ويومين ومقاطعة الأدوية، حتى تدخل وسطاء ليناقشوا المسألة مع «الشاباك»، والمعتقلين



النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي في حوار مع (البرلمان):

## نترقب ملاحظات الوسط التجاري ورجال الأعمال والأكاديميين والخبراء خلال شهر بخصوص مشروع القانون التجاري تمهيدا لإقراره بالقراءة الثانية

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مؤخراً قانون التجارة  
النائب د. عاطف عدوان حول القانون المذكور ومدى  
أهميته في الحياة التجارية والاقتصادية الفلسطينية،  
وطرحت عليه الأسئلة التالية:

**القانون يستهدف تحديث منظومة العمل التجاري في المجتمع الفلسطيني ويعالج آخر التطورات والمعاملات الاقتصادية**

**القانون يجاري القوانين التجارية الحديثة المعمول بها في المنطقة العربية والقوانين العالمية**

بمراعاة هذا الجانب وعالجه معالجة شرعية وفنية مناسبة.

**تعتبر ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد من الممارسات المنتشرة في واقعنا الفلسطيني لاسيما في ظل حالة الحصار والظروف الاقتصادية الصعبة، فهل خصص القانون لهذه الحالات أحكاماً مشددة تحد من هذه الظاهرة؟**

عالجنا بهذا القانون ظاهرة الشيك بشكل عام، لكن فيما يتعلق بالشيك بدون رصيد ستقوم اللجنة بإصدار قانون جديد نحن الآن في طور إعداده لمعالجة قضية الشيكات والمعاملات المصرفية التي ينتابها قضايا الخداع والغش التجاري، علماً أن القانون الخاص بالشيكات سيراى أن تكون الأحكام الخاصة بإصدار شيكات بدون رصيد أحكاماً رادعة حتى نقتل من هذه الظاهرة السلبية.

**هل نظم القانون الأوراق التجارية مثل الكمبيالة والشيك بما يتناسب مع واقعنا الفلسطيني؟**

نظم القانون التجاري العام كل الأوراق التجارية مثل الكمبيالة والشيك بما يتواءم مع الواقع المعاش، فقد خصص فصلاً كاملاً للكمبيالة ابتداء من عملية إنشاء الكمبيالة، ومقابل الوفاء والقبول ثم الضامن الاحتياطي والاستحقاق للكمبيالة والوفاء بالكمبيالة وكمبيالة الرجوع كما عالج عمليات القبول والوفاء بالتدخل، وفي هذا المجال أيضاً عالج قضية الشيك، والسند بأمر وما لحق بهما من قضايا شبيهة إلى حد كبير بالقضايا الخاصة بالكمبيالة.

**ما هو مآل المنازعات التجارية المنظرة أمام المحاكم قبل سريان هذا القانون؟**

ستبقى على ما هي عليه تلك المعاملات وسيكون أمام المحاكم فترة زمنية قبل نشر هذا القانون للعمل به في المحاكم بمجرد إصداره في الجريدة الرسمية.

**هل تضمن القانون أحكاماً انتقالية تراعي توفيق وضعية التجار مع القانون الجديد؟**

نعم هناك فترات زمنية نص عليها القانون لتوفيق وضعية التجار مع القانون الجديد، ونتمنى أن يكون هذا القانون بداية خير على التاجر والتجارة بشكل عام وعلى العملية الاقتصادية في مجتمعنا الفلسطيني، ونأمل قبل القراءة الثانية أن يطلع المعنيين من الوسط التجاري ورجال الأعمال والأكاديميين والمعنيين على مشروع القانون وموافاتها بملاحظاتهم على مدى شهر عقب إقراره بالقراءة الأولى.

**الأكاديميين والتجار؟**

هذا القانون وضعته مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال التجارة والقانون، وقد أجرت اللجنة ورشة عمل لهذا الموضوع وقدمت آراء متعددة حول القانون، ونحن بعد الإقرار بالقراءة الأولى سنقوم الآن بإعادة وضع القانون على موقع المجلس التشريعي وسنقوم بإرساله إلى الجهات المتعددة كالاتحادات الصناعية والجمعيات رجال الأعمال والغرفة التجارية وبعض الخبراء في الجامعات والأسواق المالية حتى يوافونا بملاحظاتهم، وخصصنا لهذه المرحلة حوالي الشهر علماً أن النسخة النهائية لهذه المشروع بالقراءة الأولى أصبحت جاهزة وهي متوفرة الآن على الموقع الإلكتروني للمجلس.

**هل تتوفر في فلسطين عوامل ومقومات إنفاذ القانون؟ مثل المحاكم التجارية المختصة وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال؟**

في قطاع غزة ستقوم المحاكم بالعمل بموجب هذا القانون علماً أنه لا يوجد حتى الآن محاكم تجارية متخصصة، ولكننا نأمل أن يكون في المستقبل مثل هذه المحاكم لأن هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد موجودتان في الضفة الغربية، ونأمل أن تقوم هاتان الجهتان بالاستفادة من هذا القانون والعمل به علماً أنه قد بذل فيه جهداً كبيراً.

هل تناول القانون بالتنظيم أشكال التجارة الحديثة مثل التجارة الإلكترونية والبيوع الدولية؟

نعم تناول كل أشكال التجارة الحديثة بما فيها التجارة الإلكترونية والبيوع الدولية.

مثل بيع F.O.B وبيع C.I.F وبيع الوصول والبيع في مطار القيام.

**من المعروف أن بعض العمليات التجارية تشوبها مخالفات شرعية مثل الفوائد والقروض والعوائد، فهل راعت لجنبتكم القواعد الشرعية المتعلقة بهذا المجال؟**

حرصت اللجنة والمجلس على أن لا يحتوي هذا القانون ما يخالف مفاهيم ومبادئ الشريعة حيث أن المحاكم حتى قبل إصدار القانون ترفض التعامل بمبدأ الفوائد والعوائد، وقد قام القانون



منها وكانت تثير إشكاليات في المحاكم ولا توجد آليات وطرق للتعامل مع المعاملات التجارية التي تعددت نوعاً، وكما واستحدثت معاملات وأوراق لم تكن معروفة آنذاك خاصة وأن المعاملات التجارية الإلكترونية على سبيل المثال هي تجارة حديثة وأصبحت بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، وهذه لم تكون مألوفة في القوانين السابقة، وبالتالي القانون الجديد سيؤدي

إلى توحيد المفاهيم التجارية والمصطلحات وإلغاء القوانين السابقة والعمل بقانون واحد وإيجاد مرجعية قانونية للمحاكم بحيث تؤدي إلى انتظام العمل التجاري بين التجار أنفسهم ثم بين الحكومة والتجار ثم أطراف العقود التجارية بمختلف أنواعها، وكذلك سينعكس ذلك على المبادلات التجارية سواء كانت متعلقة بالشيكات أو الصكوك أو أي من أشكال العقود.

هذا الأمر سيريج المجتمع الفلسطيني وسيجعل من القانون مرجعية رئيسية لكل المبادلات الاقتصادية، ولا ننسى أن هذا القانون يقر لأول مرة في التاريخ الفلسطيني، وسيصبح لدينا قانون تجاري بعد هذه المرحلة الطويلة من التشتت والندرة القانونية.

**ما هي أبرز الصعوبات التي واجهت اللجنة خلال إعداد مشروع القانون؟**

هي تعدد القوانين الموجودة ثم ملاحقة التطورات التجارية والاقتصادية التي لا تتوقف عند حد معين والتي دخل فيها معاملات بمختلف الوسائل الإلكترونية وهذا الأمر يحتاج إلى صياغات خاصة كي تعالج مثل هذه القضايا.

**ما هو دور وزارة الاقتصاد في تطبيق أحكام القانون والمسئوليات الملقاة على عاتقها؟**

الأمر لا يتوقف عند وزارة الاقتصاد، لكن هناك الحكومة بشكل عام هي المعنية بتنفيذ هذا القانون وتطبيقه، وتقوم وزارتي الاقتصاد والمالية بالدور الأكبر في هذا المجال لأن القانون ينظم الأعمال التي تتعلق أساساً بالقضايا الاقتصادية والمالية.

**إلى أي مدى استأنست اللجنة الاقتصادية عند وضع القانون بأراء المختصين في مجالات التجارة لا سيما**

**بداية، ما هي فلسفة المشروع ومسوغات تقديمه؟**  
فلسفة المشروع قائمة على أن يكون لدينا منظومة من القوانين المتكاملة التي تعالج جوانب الحياة ومتطلباتها اليومية في كل المجالات، وجاء قانون التجارة على أساس أن يستكمل هذه المنظومة لأن هناك ثغرة كبيرة في القوانين التجارية، إذ أن السائد في القوانين الموجودة في أراضي السلطة هي قوانين منذ الانتداب البريطاني، وبالتالي يأتي هذا القانون كي يحدث منظومة العمل التجاري في مجتمعنا الفلسطيني ويعالج آخر التطورات والمعاملات الاقتصادية التي يجري عليها تحديثاً وتطويراً بصفة دائمة في المجتمع نتيجة لتعدد الحياة الاقتصادية وتطورها بشكل مستمر وبشكل دائم.

**ما هي المضامين الأساسية للمشروع ومكوناته؟**

تعمل المشروع مع الأعمال التجارية بشكل عام، أي المعاملات التجارية حيث عرف التاجر ودفاتر التجارية والسجل التجاري والمتجر والاسم التجاري ثم سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى أنه تضمن التزامات العقود التجارية، كذلك البيوع التجارية والرهن التجاري والوكالة التجارية والسمسرة وعقود النقل وعمليات المصارف والأوراق التجارية والسند لأمر والشيكات، ثم تناول الإفلاس والصالح الوافي منه وآثار الإفلاس، وإدارة التفليسة، وانتهاء التفليسة وطبعا كل ما يتعلق بالمعاملات التجارية بشكل عام.

**إلى أي مدى يمكن حصر الأعمال التجارية بموجب القانون الجديد؟ وهل تبني القانون معايير واضحة لذلك؟**

نستطيع أن نؤكد أن القانون التجاري العام قد تعامل مع جميع الأعمال التجارية كما ذكرنا سابقاً، ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون يجاري القوانين التجارية الحديثة المعمول بها في المنطقة العربية ثم القوانين الأوروبية والعالمية الحديثة.

**ما هو انعكاس وأثر المشروع على الواقع على الواقع التجاري الفلسطيني؟ وماذا سيضيف للمجتمع؟**

في البداية أؤكد أن القوانين التي كانت سارية قديمة منذ عهد الانتداب البريطاني وبعضها يعود حتى إلى العهد العثماني. على سبيل المثال قانون التجارة العثماني لسنة ١٢٢٦ هجرية، ثم قانون الشيكات لسنة ١٩٢٩ ميلادية وقانون الأسماء التجارية الانتدابي ١٩٣٥ ثم قوانين أخرى صدرت في عهد الإدارة المصرية وبعضها صدر في فترة الاحتلال الإسرائيلي.

هذه القوانين السابقة لم تكن تؤدي المطلوب



د. بحر يشيد بإنجازات الوزارة ويؤكد استمرار الرقابة بهدف تطوير أدائها

## وفد برلماني برئاسة بحريزور وزارة الداخلية ويطلع على خططها التفصيلية



وقال الوزير حماد: "إن الأمانة الملقاة على عاتق الوزارة تستلزم استنفار جهود كافة كوادرها لخدمة الشعب الفلسطيني دون تباطؤ أو كسل".

### خطط استراتيجية

وأطلع الوزير حماد الوفد التشريعي الزائر على أبرز إنجازات وزارة الداخلية خلال عام ٢٠١٣ والتي من ضمنها إعادة هيكلة الوزارة وإتمام خطة الطوارئ، إلى جانب إعداد الخطة الإستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٦ وتنظيم الحملات الأمنية وعقد الاتفاقيات، إضافة إلى السعي لخفض من معدل الجريمة وتعزيز التواصل مع فئات المجتمع المدني.

### استعراض الإنجازات

من جانبهم استعرض قيادة وزارة الداخلية والأمن الوطني بشقيها العسكري والمدني إنجازات أجهزةهم خلال العام المنصرم وآلية عملهم ومهامهم وعدد الخدمات المقدمة للمواطنين، والمعوقات التي تواجههم. وتضمن اللقاء عرضاً مرئياً لفيلم وثائقي استعرض هيكلية الوزارة وإنجازاتها وخططها ومهام أجهزةها وإداراتها.

داعياً إياهم إلى تقوى الله في عملهم وتحقيق العدالة في معاملة الناس والشفافية والتخفيف عنهم بالمعاملة الحسنة، مشدداً على أن التخفيف عن الناس لا يعني ترك الظالم عقيدة أمنية سليمة

من جانبه أثنى النائب المستشار محمد فرج الغول رئيس كتلة الإصلاح التغيير بـ "ثورة البناء" في جميع المجالات بالوزارة، خاصة بالذكر سعي الوزارة إلى بناء الإنسان الفلسطيني وفق عقيدة أمنية وطنية فلسطينية، إضافة إلى بناء ما دمره الاحتلال وإنشاء مقرات جديدة.

### إنشاء معمل جنائي

وبين الغول أنه وفق قانون الموازنة يعد القضاء ضمن موازنة الأمن باعتباره قرين الداخلية، داعياً إلى إنشاء معمل جنائي نظراً لأهميته في حل قضايا الجرائم والتخفيف منها.

### استنفار دائم

من جهته رحب وزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد بوفد المجلس التشريعي وعلى رأسه د. أحمد بحر، واضعاً بين أيديهم آخر تطورات وزارة الداخلية والأمن الوطني وما وصلت إليه من إنجازات.

وتطرق اللقاء الذي جمع نواب التشريعي بوزير الداخلية فتحي حماد ومستشاريه وقادة وأركان وزارة الداخلية بشقيها العسكري والمدني إلى إنجازات وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال العام المنصرم وخطة عملها لعام ٢٠١٤م.

### علاقة تعاون وتكامل

بدوره قال بحر: "نشعر بالفخر والأمل بقرب نصر الله خصوصاً بعد النظر لهذه الإنجازات الكبيرة والضخمة وهذه الإرادة والتطور التكنولوجي والعزيمة والتوجيه السليم داخل الوزارة".

وأضاف: "علاقتنا بالسلطة التنفيذية ووزارة الداخلية علاقة تعاونية وتكاملية في العمل رغم استقلالية السلطتين التنفيذية والتشريعية".

وأوضح بحر أن المجلس التشريعي يراقب أداء السلطة التنفيذية وخاصة وزارة الداخلية وذلك بهدف الارتقاء والتطور وتحسين أداء الوزارة وتجويده.

### نصائح وإرشادات

ووجه النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عدداً من التوصيات والنصائح لقيادة وأركان وزارة الداخلية،

زار وفد برلماني كبير من المجلس التشريعي على رأسه د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس، وزارة الداخلية بهدف الاطلاع على أعمالها وإنجازاتها وخططها التفصيلية.

وضم الوفد كلا من النائب إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن التشريعي، والنائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية، والنائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية، والنائب عبد الرحمن رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، والنائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة، والنائب سالم سلامة، والنائب مروان أبو راس، والنائب جميلة الشنطي، والنائب محمد شهاب، والنائب يوسف الشرافي، والنائب يونس أبو دقة.

### إشادة بالإنجازات

أشاد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بإنجازات وزارة الداخلية والأمن الوطني والتطوير الكبير الظاهر على أدائها، مؤكداً رضا المجلس عن التزام الوزارة بالقانون وزيادة علاقتها بالعمل البرلماني.

### الإطلاع على الخطط التفصيلية

أكدت على احترام القانون وطالبت بتحديث قانون العقوبات لردع المعتدين

## لجنتا «الداخلية والقانونية» بالتشريعي تعقدان جلسة استماع لوزير الداخلية حول جرائم الأموال في القطاع

أصحابها. وبين الوزير حماد آلية عمل دائرة مكافحة جرائم الأموال، مؤكداً أنها تعمل بالتنسيق الكامل مع النيابة والقضاء، مشدداً على أن «مكافحة الجرائم» تعمل وفق القانون.

وأكد حماد على حرص وزارته على احترام أحكام القانون لاسيما المتعلقة بإجراء التحقيق والإيقاف.

### تحديث قانون العقوبات

وطالب حماد المجلس التشريعي بضرورة تحديث قانون العقوبات ليشمل الجرائم المستحدثة الخاصة بالجرائم المتعلقة بالتطور التكنولوجي والتقني، وما ينطوي تحتها من جرائم قرصنة إلكترونية.

### جهود دائرة مكافحة

بدوره استعرض مدير دائرة مكافحة جرائم الأموال طبيعة القضايا التي تم تحويلها للدائرة، لافتاً إلى أن الدائرة قامت بحل ما يزيد عن ٥٠٪ من مجمل القضايا المحولة للدائرة، مشيراً إلى عدد من العقوبات التي تعترض عمل الدائرة.



### دور وزارة الداخلية

من جهته استعرض وزير الداخلية جهود وزارته في متابعة ملف جرائم الأموال ودور الوزارة في حل الكثير من المشاكل المتعلقة بالنصب والاحتيال والعمل الفوري لرد الأموال إلى

ملفتاً إلى أن جلسة الاستماع تأتي في إطار مهام لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي وفي هذا السياق تهدف الجلسة لاطلاع اللجان المختصة في المجلس على القضايا المتعلقة بجرائم الأموال في قطاع غزة.

عقدت لجنتا الداخلية والأمن والحكم المحلي، والقانونية، في المجلس التشريعي الفلسطيني، جلسة استماع لوزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد في مقر المجلس بغزة بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر، والنائب فرج الغول رئيس اللجنة القانونية. وشارك في الجلسة كلا من النائب عاطف عدوان، النائب مشير المصري، النائب يونس الأسطل، النائب محمد شهاب، النائب جميلة الشنطي، النائب أحمد أبو حلبية، والنائب جمال نصار.

### ترحيب وتقدير

وافتح النائب الأشقر جلسة الاستماع مرحباً بوزير الداخلية والوفد القيادي المرافق له، مثنياً الدور الهام لوزارة الداخلية ممثلة بجميع أجهزتها الأمنية وضباطها وجميع عناصرها في حماية أمن المجتمع وثبتت الاستقرار المجتمعي في قطاع غزة.

من جهته رحب النائب المستشار الغول بوزير الداخلية، مثنياً دورها في حماية الجبهة الداخلية وقت السلم والحرب وحفظ الأمن والنظام،



## نظمت زيارة تفقدية لمدرسة الرافعي للصم

# لجنة التربية بالتشريعي تعقد ورشة عمل حول المعوقات التي تواجه تعلم الطلبة الصم

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي ورشة عمل حول المعوقات والمشاكل التي تواجه تعلم الطلبة الصم في مقر المجلس بمدينة غزة بحضور رئيس لجنة التربية

النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل، ومستول ملف ذوي الاحتياجات الخاصة في اللجنة النائب هدى نعيم، بمشاركة عدد من ممثلي المؤسسات المختصة بهذه الشريحة.

كما نظمت لجنة التربية زيارة تفقدية لمدرسة الرافعي للصم للاطلاع على احتياجات الطلبة، ومعرفة مدى ملائمة المنهاج الحكومي مع قدراتهم ومدى سير العملية التعليمية في تلك المدرسة.

### خدمات اللجنة

وافتح النائب الجمل ورشة العمل، مؤكداً أن لجنة التربية تسعى لتقديم خدمات متكاملة لذوي الإعاقة من خلال التواصل مع الحكومة والجهات المختصة.

وأشار إلى أن اللجنة على استعداد تام للتعاون الكامل مع أهل الاختصاص والمعينين من أجل تأهيل ودمج تلك الشريحة في المجتمع الفلسطيني وحصولها على جميع حقوقها.

### دور التشريعي

من جانبها أكدت النائب نعيم أن المجلس التشريعي كان له دور كبير في تحويل مدرسة الرافعي من مدرسة عادية إلى مدرسة لتعليم الصم، مبينة أن التشريعي ما زال يبذل كل الجهود من أجل خدمة تلك الفئة من المجتمع، لافتة إلى أن الهدف من الورشة يكمن في الوصول إلى إجابات حول مدى تلاؤم مناهج وزارة التربية والتعليم مع قدرات تلك الشريحة الخاصة في المجتمع.

### استفسارات

وطلبت نعيم توضيحات من الحضور المختصين بتلك الشريحة حول طبيعة المناهج في جمعيات ذوي الإعاقة وما إذا كانت الوزارة تشرف على المناهج؟ كما تساءلت عن كيفية قراءة الطالب الأصم للمنهج أم أنه بحاجة لمدرس؟ وعن والامتحانات وهل يتم الإشراف عليها من قبل الوزارة؟ ومدى استطاعة الطلبة الصم خوض امتحان للثانوية العامة؟

### مشكلة المنهاج ودور المؤسسات الخاصة

بدوره أكد مدير جمعية أطفالنا للصم نعيم كباجة أن المنهاج حتى الآن ليس موحداً للصم، لافتاً إلى أن المنهاج الحكومي لا يتناسب مع الطلبة الصم، وتابع: «نحن كجمعية ملتزمين بخطط ومناهج خاصة بفئة الصم طورتها الجمعية بحيث تتناسب وتلاءم مع مراحل النمو المتعلقة بالصم، والواقع الحقيقي الذي يعيشونه».

ومضى قائلاً: «عندما نتحدث عن مناهج للصم لن نستطيع الطلبة دخول لجان الثانوية العامة مثل الشخص الناطق».

وأوضح كباجة أن أول خطوة في وضع المنهاج دراسة احتياجات الفئة من حيث النمو العقلي والحركي والاجتماعي والنفسي، حيث يتم دراستها وبناء عليه يتم وضع المنهاج بما يتناسب مع هذه الفئة والمناهج، مشيراً إلى أن الحكومة لم تأخذ احتياجات الفئات ذوي الإعاقة كطلبة الصم.

وأضاف: «إن أردت الوزارة التأسيس لنظام تعليمي للصم يجب أن يكون هناك مناهج خاصة لفئة الصم حيث أن لهم طريقة في التعلم



بالصم فأكدت أن مدرستها تقوم بتدريس المنهاج الحكومي، مستدركة «أننا كمدرسين وإدارة نعانسي عندما نختار الدروس الأنسب للطفل حسب مستواه، حيث هناك أولويات في مواضيع المنهاج نقوم بتدريسها من منهج الوزارة، ومشكلة ضعف بعض الطلاب في مدرسة الرافعي بسبب استيعابها لجميع الطلبة الصم الذين منهم كبار في السن ومنهم من هم منقطعون عن الدراسة».

وشددت الحلو على الدور الكبير لمدرسي الصم وضرورة تكثيف جهودهم في استيعاب الصم للدروس الخاصة بهم وخاصة تعلم اللغة العربية، مؤكدة أن الطلبة الصم لديهم القدرة

وأولوياتهم تختلف عن غيرهم من الطلبة، مشدداً على ضرورة وضع مناهج للصم من خلال خبراء ولجان ويكون من التمهيدي للجامعي. ولفت كباجة إلى وجود شراكة ما بين الجمعيات المختصة بتدريس الطلبة الصم والجامعة الإسلامية حيث سيتم قبولهم في الجامعة، مضيفاً: «الجامعة أخذت بعين الاعتبار أن هناك فارقاً في المستوى التعليمي لهذه الفئة وسيتم تعليمهم سنة تمهيدية للغة العربية والحاسوب».

وأشار إلى أن نظام التعليم في مؤسسات الصم أفضل بكثير من دول أوروبية تم زيارتها خلال السنوات السابقة، مطالباً بدعم المؤسسات الخاصة بتأهيل المعاقين وتقديم المساعدات الحكومية لهم.

### دراسة الاحتياجات وآليات التقييم

من جهته قال حازم شحادة مدير مركز تقنيات لذوي الإعاقة إننا «نقوم بعمل دراسة احتياجات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك إفادة من الطلاب عندما ينتقلون من الصف التاسع إلى الصف العاشر أن هناك نقلة كبيرة في المناهج الدراسية، وشكلنا لجنة استشارية في الجامعة لإعداد البرامج التعليمية لذوي الإعاقة».

وأكد أن المناهج الخاصة بالطلبة الصم بحاجة لجهود الخبراء والمختصين، مشدداً على ضرورة وجود آلية تقييم للمناهج حتى يتم التعامل بشكل سليم مع الطالب عند دخوله البرامج والتخصصات الجامعية.

وأوضح شحادة أن هناك ١٨٩ أصماً من طلبة الثانوية العامة، مؤكداً وجود مشكلة في المناهج الخاصة بالتكنولوجيا واللغة العربية.

أولويات المنهاج ودور المدرسين أما سماح الحلو مديرة مدرسة تربية خاصة

حاجة لتكثيف الجهد، وهناك قصور من بعض المدرسين، ويجب تغيير قناعات المدرس بقدرات الأصم على التعلم».

### التدريب والتواصل الخارجي

من جانبه قال الأخصائي النفسي في إحدى مدارس الصم عطفاً أبو العطفاً إن «هناك مشكلة في الاتصال والتواصل حيث أن الطالب في المدرسة يتعلم ويتحدث ويمارس لغة الإشارة، لكن خارج المدرسة لا أحد يقوم بمساعدته، وأحياناً تجد أن أهل أميون، ويجب أن نجد حلاً للمشكلة من خلال إدخال لغة الإشارة للمدارس».

ولفت إلى وجود فروقات فردية في قدرات الطلبة الصم، مشيراً إلى طلبة صم يتعلمون القرآن ويحفظونه، مؤكداً على ضرورة تدريب المدرسين للغة الإشارة للصم، متابعا: «هناك مشكلة في التعلم أن كادر التعليم يتغير وليس ثابتاً لعدد كبير منهم بسبب أن عقود الموظفين من قبل الوكالة لمدة عام فقط لا يجدد».

### تكيف المنهاج

في ذات السياق أشارت رائدة أبو حمد مديرة إحدى المدارس الخاصة للصم إلى أننا نستضيف الأطفال الصم زارعي الوقعة وضعاف الصم وهم بحاجة لعملية تأهيل، موضحة أننا بعد تجربة أنشأنا مدرسة ووجدنا إشكالية أن لغة الطفل الأصم تختلف اختلافاً كبيراً عن غيره في المدرسة، فقمنا بتكييف المنهاج ليتلاءم مع قدرات الطلبة الصم».

وفي ختام الورشة أكد النائب الجمل على



استمرار لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي في عقد الجلسات مع المختصين ووزارة التربية والتعليم لبلورة رؤية واضحة فيما يتعلق بمناهج الأطفال الصم.

على القراءة والكتابة لكن باستخدام مبررات صحيحة، موضحة أن لغة الإشارة فقيرة جداً أمام اللغة العربية. وتابعت: «الأصم مسئولية مدرس الإشارة وهناك



أمام وفد من طلبة الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية

## د. بحر يحاضر حول آلية عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات 2006 والوضع القانوني للقضية الفلسطينية



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### اخدموا الناس بحب

حين يعمل العامل لوطنه أو لأبناء شعبه يخطئ حين يجعل الأمر موسمياً، أو يربطه بمواقبت زمنية محددة، أو يجعله عربوناً بين يدي أي استحقاق انتخابي قادم.

يصعب أن تجد دليلاً أو ثغرة مُخلّة في جدار حرص القوى الفلسطينية المختلفة على خدمة المواطن الفلسطيني، لكن مصداقيتها، وإن صدقت أجندة ومبادئ، تتحدد في نظر المواطن العادي غير المؤطر وفق ما يلمسه على أرض الواقع من تجليات وإسهامات وتطبيقات.

الحقيقة الأكثر بروزاً التي يجب أن يدركها الجميع أن هموم ومتاعب السياسة وتعتيدات مواجهة الاحتلال يجب ألا تشغلنا، بأي شكل كان، عن ملاحقة هموم المواطنين ومتابعة مشاكلهم اليومية وخدمة قضاياهم المختلفة، وخصوصاً في ظل قناعتنا الراسخة أن تخفيف معاناة أبناء شعبنا تشكل أولوية وطنية ملحة من الدرجة الأولى، تسهم في تعزيز صموده ورفع روحه المعنوية في وجه عدوان ومخططات الاحتلال.

سئل برلماني عربي بسيط الفهم والثقافة، لكنه طيب المعشر، حسن الأدب والأخلاق: ما الذي منحك حظوة الفوز بثقة الناس وأهلك لدخول البرلمان للمرة الثالثة على التوالي بكل أريحية ودون أية إشكاليات أو منافسة حقيقية؟

لم يتغطرس البرلماني العربي أو يتحدث عن قدراته الخارقة في العمل السياسي أو فهمه السياسي أو ثراؤه الأكاديمي، وقد كان بإمكانه أن يفعل أسوأ بالكثيرين الذين انحرفت بوصلتهم واختلطت موازين القيم في نفوسهم، ولم يزد عن قوله أنه يستطيع أن يشرح نفسه قبل موعد الانتخابات بيوم واحد ويحقق الفوز والنجاح بسهولة، والسر في ذلك كلمة واحدة فقط، هي: «اخدموا الناس بحب». لم يتحدث الرجل عن خدمة الناس فحسب، بل أضاف إلى ذلك شرط الحب، فخدمة الناس يجب أن تكون صادقة، خالصة من الأعماق، مقترنة بإشاعة دقات حقيقية من مشاعر الحب والوداد والأخوة والوفاء، لذا فإن الرجل بعد مشيئة الله سيحقق الفوز في الانتخابات القادمة في بلاده حال ترشحه لدورة برلمانية رابعة دون عناء.

خدمة الناس بحب ليست كلمة تقال فحسب، فالأمر من زاويتنا الفلسطينية لا يتعلق بعمل أو نشاط فردي محدود بل يتعلق بقوى وفصائل تتحمل المسؤولية عن حياة الناس، ويتصدر تخفيف معاناتها صدارة أولوياتها.

مشكلة الواقع الفلسطيني أن القيادات تحسن رسم السياسات العامة والخطوط العريضة وتتخذ القرارات الهامة، إلا أن وضع القرارات والسياسات موضع التنفيذ على يد المستويات التنفيذية الصغيرة يعتريه العديد من أوجه الخلل والقصور في أحسن الأحوال، فيما تعيش المستويات العليا في واد ومستوياتها الدنيا في واد آخر، رؤية وتنفيذ، في معظم الأحوال.

فهل يراجع الجميع حساباته، ويفتح صفحة جديدة ملؤها الحب والإخلاص في التعامل مع الناس الذين هم رأس مال مشروعنا الوطني التحرري أو لا وأخيراً؟!



ألقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني محاضرة حول آلية عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات عام ٢٠٠٦ والوضع السياسي الفلسطيني أمام مجموعة من طلبة كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية وبحضور رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي المستشار النائب محمد فرج الغول وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة.

المجلس التشريعي في غزة، والعمل على الحد من تواصله مع الجهات الدولية في الخارج، وتقويض جهود التواصل مع البرلمانات العربية والإسلامية والأجنبية.

لكنه أكد على الرغم من ذلك على قدرة المجلس التشريعي على تجاوز الكثر من العوائق ونسج علاقات مع برلمانات دول عربية وإسلامية مثل البحرين وماليزيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وغيرها. وقال: «في أول وفد أوروبي أتى لنا تفاجأوا بمستوى التعامل البروتوكولي وحسن الاستقبال والتواصل، وقالوا لم تكن نتصور أن تلقى رجال دولة، بالتالي هذه العلاقة التي وصلت فيها الوفود العربية والأجنبية هي التي رسخت العلاقة الدبلوماسية مع الخارج، وأصبحت تأتينا كل الرسائل الرسمية من البرلمانات المختلفة وتدعونا لزيارتها».

وتابع قائلا: «هناك ظلم وقع علينا من أبناء جدلتنا فقط لأننا نحمل الثوابت الفلسطينية ونحمي حق العودة ونبني المقاومة، ونقوم بواجبنا تجاه وطننا وشعبنا. نتمنى من كل قلوبنا وحدة الشعب والتنام المجلس التشريعي، وعهدنا مع الله لا يمكن أن نتنازل عن الأمانة التي حملنا إياها الشعب الفلسطيني».

#### القانون الدولي

من ناحيته تحدث رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي المستشار النائب محمد فرج الغول في مداخلة عن الوضع القانوني للقضية الفلسطينية وأهمية المعرفة بالقانون الدولي لنصرة القضية الفلسطينية، وقال: «أنجح قضية على وجه الأرض هي القضية الفلسطينية ولكنها ليست في يد محام أمين».

وأشار الغول إلى ضرورة توثيق كل جرائم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين لأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم وسيأتي اليوم الذي يتم محاسبة الاحتلال فيه على كل جرائمه، وتحدث عن إنشاء الهيئة المستقلة لتوثيق جرائم الاحتلال الإسرائيلي والتابعة لوزارة العدل.

#### شكر وتقدير

من ناحيتهم شكر طلاب الشريعة والقانون المجلس التشريعي على استضافة اللقاء، مثنين جهده في رفد طلاب العلم بالتجربة العملية في المجال القانوني.

أسئلة للوزير أمام الملأ وعلى شاشات الإعلام، حيث يوجه النائب المكلف للأسئلة للوزير، ويجب الوزير عليها، والنائب يرد بنعم للاقتناع أو لا لعدم الاقتناع ثم يرد على الوزير في دقيقتين، أما إذا لم يقتنع النواب بهذه الإجابات ولم يصلح الوزير الخل، يمكن أن ترتقي المسألة إلى الاستجواب، وهو درجة أعلى من المساءلة، حيث يصح للنواب جميعاً الحق أن يسألوا الوزير، إذا اقتنعوا يتم حل المسألة، وإذا لم يقتنعوا يمكن أن يتطور الموضوع إلى حجب الثقة عن الوزير، وحينها يتم الطلب من رئيس الوزراء أن يأتي بوزير جديد».

#### المتابعة المباشرة

ونوه بحر إلى أنه يمكن للجنة أن تذهب للوزارة، ويطلع النواب على العمل مباشرة، مؤكداً أن هذه الخطوات لتحسين الأداء وتجويد العمل، وليس لتصيد الأخطاء، لكن لتبنيها وتحسينه، لذلك في بعض الأحيان العلاقة تكون متوترة مع السلطة التنفيذية أو تكون متوافقة، لأن التعامل بشفافية بين السلطتين هو أساس العمل.

وتطرق بحر للحديث عن عملية إقرار الموازنة وآلية المجلس التشريعي للقيام بذلك، وقال: «نحن لسنا ملائكة ويوجد أخطاء وتجاوزات، لكننا نعمل بأقصى طاقتنا لتجويد العمل وتحسينه، ولو أعطينا حقوقنا وحريتنا كاملة في ممارسة عملنا لكانت النتائج أفضل بكثير».

#### ديوان الشكاوى

وأشار بحر إلى إنشاء ديوان الشكاوى في المجلس التشريعي لاستقبال شكاوى المواطنين كل يوم سبت، موضحاً: «نستمع لكل شكاوى المواطنين من رفح إلى بين حانون، والشكاوى الموجودة نحولها إلى الوزارة المختصة، والوزارة تقوم بإرسال الأجوبة، ويوجد تجاوب بنسبة جيدة من الوزارات لا تقل عن ٧٠٪، بالإضافة إلى أن النواب لهم مكاتب في المناطق وبرامج لاستقبال الجمهور الفلسطيني من أجل الاستماع للشكاوى والعمل على حل المشكلات».

#### العلاقات الخارجية

وتحدث بحر عن معاناة المجلس التشريعي في نسج العلاقات الخارجية في ظل ممارسة السفارات الفلسطينية في الخارج لسياساتها التي تستهينها من رام الله، والتي تعمل من خلالها على تشويه صورة

#### ترحيب

ورحب بحر بطلاب الشريعة والقانون في المجلس التشريعي، قائلاً: «إن آلية العمل في المجلس التشريعي معروفة ومحددة في القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي، لكن هناك أشياء يجب أن يعرفها كل القانونيين والمهتمين، حيث أنه للحديث عن آلية عمل المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٦، يجب التعرض للوضع السياسي».

#### مؤامرة مبكرة

وأضاف بحر: «منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية لم يرق للأخيرين من أبناء جلدتنا، ولم يرق لأعداء فلسطين والأمة أن تكون هذه الانتخابات على غير ما كانوا يتوقعون، وفي اليوم الأول لقسم اليمين وُزِعَ علينا كتيب يحتوي النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، والذي تم تغييره، حيث نزع الصلاحيات من رئاسة التشريعي فيما يتعلق بالإدارة والمالية والإعلام وأعطيت للأمين العام للمجلس التشريعي حينها إبراهيم خريشة».

#### مهام المجلس

وأشار بحر إلى أن مهمات المجلس التشريعي تتمثل بثلاث مهمات رئيسية أولها سن القوانين ثم مراقبة أداء السلطة التنفيذية ثم إقرار الموازنة، بالإضافة إلى مهمات أخرى تتعلق بالتواصل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية والتواصل مع الجمهور.

وتابع: «بالنسبة لمراقبة أداء السلطة التنفيذية، لدينا إحدى عشر لجنة تقريبا منها لجنة الداخلية والأمن، واللجنة الاقتصادية، والسياسية، ولجنة القدس، ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية، إلخ، حيث نقوم بالمراقبة على الحكومة من خلال ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي يرأسه برتبة وزير السيد إسماعيل محفوظ، هذا الديوان هو عين المجلس التشريعي، وهو يراقب على كافة الوزارات ويأتينا تقارير دورية منه حيث نحول التقرير الخاص بالوزارة إلى اللجنة التي تناسبها من المجلس التشريعي».

#### الأدوات الرقابية

وأضاف: «أما بالنسبة للأدوات الرقابية للجنة المختصة، يأتي في مقدمتها أولاً استدعاء الأخ الوزير في جلسة استفسار، واستماع، وإذا اقتنعت اللجنة ينتهي الأمر، أما إذا لم تقتنع يمكن أن توجه